Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف العراقية للمدة (2009 – 2017)

م.د. حيدر طالب موسى
جامعة المثنى
mrhayder@mu.edu.iq

أ.م.د. صباح رحيم مهدي
جامعة المثنى
sabbah_raheem@mu.edu.iq

م.د. حيدر حسين عذافه
جامعة المثنى
Hayder.aljabry@mu.edu.iq

Received :8/10/2019 **Accepted :18/11/2019** **Published : April / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

ان مسؤولية البنك المركزي ومن خلال تطبيق سياسته النقدية والمتعلقة بالمحافظة على سلامة واستقرار النظام المالي والنظام الاقتصادي، لان اي صدمة داخلية كانت ام خارجية، قد تعرض النظام المالي للخطر وعدم الاستقرار، لذلك جاء البحث ليسلط الضوء على فاعلية السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار المالي ، أذ كانت اهم الاستنتاجات هي وجود زيادة في رؤوس الأموال مما يعطي المصارف إمكانية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها، فضلا عن وجود ارتفاع في اجمالي الديون المتعثرة، مما يؤدي الى اضعاف مركزه المالي، والذي يشكل تراجع في الاستقرار المالي لتلك المصارف.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ السياسة النقدية، الاستقرار المالي، الائتمان النقدي، راس المال، الودائع.

المقدمة

يعد الاستقرار المالي أحد الاهداف الاساسية الواجب تحققها والمحافظة عليها من قبل السياسة النقدية المتبعة لضمان اداء فعال لجميع القطاعات الاقتصادية مما ينعكس بشكل إيجابي على المصارف العراقية، مما دفع البنوك المركزية العالمية باتباع سياسات نقدية تضمن سلامة ومتانة استقرار انظمتها المالية.

ان تحقيق الاستقرار المالي من قبل البنك المركزي العراقي نابع من مسؤوليته في اتباع نظام مستقر وسليم يضمن تقليل المخاطر المحتملة، من خلال رصده وتحليله للمتغيرات في النظام المالي، وعليه واضب البنك المركزي العراقي على تحليل ورصد التغيرات في النظام المالي ومقارنتها مع التقارير السابقة لوضع السبل الكفيلة لمعالجة الاختلالات المكتشفة والمخالفات من خلال اتجاهين:

1- الرقابة المستمرة على المصارف والشركات المالية غير المصرفية.

2- السعي لتوفير منظومة علاجية لاحتواء الازمات المالية والاقتصادية بمختلف انواعها واتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية.

أهمية البحث:

تستند أهمية البحث إلى الدور الذي يلعبه الاستقرار المالي للقطاع المصرفي ومدى قدرته على مواجهة المخاطر من خلال اتباع سياسة نقدية تلائم ظروف المصارف العراقية.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من مشكلة، ان السياسة النقدية لم تتخذ الإجراءات الكافية للحد من افراط المصارف العراقية في منح الائتمان، وسوء منح الديون ونوعيتها والفئات المقترضة ونقص السيولة والازمات المالية مما يؤدي الى عدم استقرارها ومن ثم الى فشلها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن للسياسة النقدية المتمثلة في البنك المركزي في العراق دور فعال في تحقيق نظام مالي مستقر وفعال في النظام المصرفي من خلال السلطة التي تخوله بتوجيه المصارف.

هدف البحث:

ان هدف البحث هو تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية للمحافظة على الاستقرار المالي من خلال تشخيص المخاطر الناجمة عن نشاط المصارف العراقية، ووضع الحلول الملائمة لها.

منهج البحث:

أعتمد الباحث أسلوب المنهج التحليلي بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي الذي يصدرها البنك المركزي العراقي وكذلك المصادر العربية (على الرغم من قلتها) فضلا عن اعتماد أسلوب المنهج الوصفي بهدف التعرف على حال الاستقرار المالي في المصارف العراقية ووضع المقترحات.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة مسبوقة بالمنهجية ومتبوعة باستنتاجات وتوصيات، تناول المحور الأول منها الإطار النظري للسياسة النقدية، والمحور الثاني أهتم بالجانب المفاهمي للاستقرار المالي، أما المحور الثالث فقد أختص بتحليل واقع الاستقرار المالي بالاعتماد على المؤشرات والنسب المالية.

المحور الاول/ الجانب المفاهيمي للسياسة النقدية

اولا: مفهوم السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية وظيفة مهمة للبنك المركزي، كما تعد جزء من السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة من قبل الدول، كالسياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الاجور للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

تعددت التعاريف للسياسة النقدية، فعرفها البعض بانها مجموع من الاجراءات والادوات التي تعتمدها السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي للتأثير على عرض النقد، بما يحقق الاستقرار النقدي بشكل خاص والاستقرار الاقتصادي عام. (Hussain,2008:89)

وعرفت ايضا بانها مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية من اجل ادارة الائتمان والتأثير عليه بما يحقق الاهداف الاقتصادية (miftah,2005:98-99)

ثانيا: اهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية الى تحقق مجموعة من الاهداف اهمها:

1- استقرار الاسعار

من العوامل الاساسية المؤثرة على النشاط الاقتصادي هو استقرار الاسعار لان اي تغير في مستوى الاسعار سيؤثر على قيمة النقود مما ينعكس سلبا على الاداء الاقتصادي. (aldwry,alsamrayyi,2006:187)

2- زيادة معدل النمو الاقتصادي

ان احدى الاهداف الاساسية للسياسة النقدية هي زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على الاستقرار المالي في المصارف العاملة داخل البلد.

3- زيادة مستوى التوظيف

يعد رفع مستوى التوظيف من قبل السياسة الاقتصادية من الاهداف المهمة وبمساعدة السياسة النقدية خاصة من خلال رفع حجم الائتمان المصرفي الذي يزيد من حجم الاستثمار مما ينعكس ايجابيا على تشغيل الموارد البشرية ووسائل الانتاج المعطلة. (eabd,alhamid,2007:276)

المحور الثاني/ الاستقرار المالي/ المفهوم/ المؤشرات

اولا: مفهوم الاستقرار المالي

ظهر المفهوم على الساحة الاقتصادية الدولية وسط الازمات المالية المتلاحقة محليا ودوليا، فالاستقرار المالي هو النظام الذي يكون فيه النظام المالي قادراً بكافة مؤسساته على الاستمرار في وظائفه الاساسية من جذب المدخرات ومنح القروض وتسوية المدفوعات بكل فاعلية، لاسيما في اوقات الازمات المالية الناجمة عن النظام المالي او المتولدة من القطاع الحقيقي.

كما يعرف الاستقرار المالي بانه مدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة من خلال استمراره في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية وتحقيق اهدافه الاقتصادية حتى في اوقات الضغوط او الازمات. (Schinasi,2004:8)

كما يمكن ان يعرف بانه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادرا على تحمل الازمة المالية، فضلا عن قيامه بالوظائف الاساسية والمتمثلة بالوساطة المالية وتسهيل النشاط الاقتصادي وادارة المخاطر، وبمعنى اخر التأكد من سلامة جميع مكونات النظام المالي من اجل التقليل من الازمات التي تؤثر على الجهاز المصرفي وبالتالي ينعكس ايجابيا على الاستقرار المالي لها. (S Narayanan, and D. Rashmi, 2004 :4)

ان البنوك المركزية هي المسؤولة عن سلامة واستقرار النظام المالي في دولها نظرا للدور المهم الذي يلعبه النظام المالي في الاقتصاد، وان اي صدمة مهما كان حجمها

سيعرض النظام المالي للخطر وعدم الاستقرار، ومن هذا المنطق فان البنك المركزي حتى يتسم بالكفاءة عليه: (shayna sy,2005:5)

1- رصد وادارة المتغيرات الاقتصادية والنقدية كالادخار والاستثمار والاقراض والاقتراض وتحليلها.

2- قدرته على تقييم المخاطر المالية وتحديدها وادارتها للوظائف الاساسية في ظل الازمات.

ثانيا: مؤشرات الاستقرار المالي

ان مفهوم الاستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي، وعليه فان المؤشرات المالية، تم اعدادها مؤخرا والتي يمكن ان ينذر صناع السياسة بالمشاكل المحتمل وقوعها في الاقتصاد الحقيقي.

فالاستقرار المالي هو القدرة على تحقيق الاستقرار في جميع عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة، ويتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر اساسية فالأولى، تتمثل في المؤسسات المالية ومكوناتها من البنوك وشركات التامين والمؤسسات المالية الاخرى، والثانية الاسواق المالية وتتمثل في اسواق راس المال واسواق النقد، والثالثة هي البنى التحتية.

وتتضمن مؤشرات الاستقرار المالي للمصارف (العام والخاص) المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي بالآتي: (Financial Stability Report in Iraq,2017)

1- <u>تطور القطاع المالي ويتكون من</u>

أ- موجودات القطاع المصرفي

ب- ودائع القطاع المصرفي

ت- راس مال القطاع المصرفي

ث- الائتمان المصرفي

ج- ديون متأخرة التسديد

2- <u>مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي</u>

أ- مؤشر نسبة كفاية راس المال

ب- مؤشر السيولة

ت- مؤشر جودة الموجودات

ث- مؤشر الايرادات والربحية

3- قياس حجم المخاطر المصرفية

4- قياس حجم التركز المصرفي

5- مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي

6- اختبارات الضغط الكلية

7- تحليل البنية التحتية المالية

المحور الثالث/ تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي في المصارف العراقية وسبل تطورها

1- تقييم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المالي في المصارف العراقية

تعد المصارف المكون الاساس للنظام المالي في العراق ، لذا فان هدف البنك المركزي العراقي هو تحقق الاستقرار المالي من خلال قيامه بالدور التنظيمي والرقابي على المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة للحفاظ على نظام يقوم على اساس التنافس في السوق، فضلا عن قيامه بجمع وتبويب البيانات والاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي العراقي للأغراض التحليلية، وسيتم استعراض وتحليل اهم التطورات الحاصلة في القطاع المالي المصرفي من خلال دراسة اهم المؤشرات المصرفية للوقوف على وضع الاستقرار المالي للمصارف العاملة في العراق، علما تم اصدار اول تقرير للاستقرار المالي من قبل البنك المركزي العراقي في عام 2010. (IMF,2018,28)

ومن هذه المؤشرات هي:

1- الموجودات

يتبين من جدول (1) ان اجمالي الموجودات المصرفية انخفضت من (334.2) ترليون دينار عام 2009 الى (156.4) ترليون دينار عام 2017 بسبب اعادة تقييم وتسوية بعض موجودات المصارف*، فضلا عن تراجع نسبة موجودات المصارف الحكومية الى اجمالي الموجودات يقابله ارتفاع موجودات الخاصة للمدة قيد البحث، اذ انخفضت موجودات المصارف الحكومية من (325.6) ترليون دينار وبنسبة (97.4%) عام 2009 الى (128) ترليون دينار عام 2017 في حين ارتفع حجم موجودات المصارف الخاصة من (8.7) ترليون دينار وبنسبة (2.6%) الى (28) ترليون دينار وبنسبة (18.2%) عام 2017 وهو مؤشر يعكس تحسن مستوى المنافسة بين المصارف الخاصة والعامة.

جدول (1) اجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009- 2017)

ترليون دينار

التفاصيل	موجودات المصارف الحكومية	موجودات المصارف الاهلية	اجمالي الموجودات	الاهمية النسبية % حكومي	الاهمية النسبية % اهلي
2009	325.6	8.7	334.2	97.4	2.6
2010	353.1	10.2	363.3	97	3
2011	131.3	12.5	143.8	91.3	8.7
2012	173.3	17.6	190.9	90.8	9.2
2013	208.8	21.1	229.9	90.8	9.2
2014	204.5	22.3	226.8	90.2	9.8
2015	200.5	22.4	222.9	90	10
2016	199	22	221.2	90	10
2017	128	28	156.4	81.8	18.2

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Department of Financial Market Research, Annual Reports of Financial Stability in Iraq for the period (2009-2017).

2- رؤوس الاموال

يعد نمو رؤوس اموال المصارف مؤشرا ايجابيا في تعزيز الاستقرار المالي المصرفي لكونه يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ويضمن سلامة ومتانة المصارف، كما يشكل حماية أكبر للمودعين.

يتبين من جدول (2) ان اجمالي رؤوس اموال المصارف في العراق نمت من (2.3) ترليون دينار في عام 2009 الى (14.3) ترليون دينار في عام 2017 اي بمعدل (6.2) مرة*، الا ان هذا النمو يعد ضئيلا امام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وتسهيلات مصرفية متنوعة لكي تسهم بشكل فعال في بناء قطاعات الاقتصاد العراقي، ويمكن تفصيل نمو راس المال في المصارف الحكومية والأهلية وكما يلي:

أ- بلغت رؤوس اموال المصارف الحكومية في عام 2009 مبلغا قدره (0.6) ترليون دينار وبأهمية نسبية (26.1%) وبلغت رؤوس اموال المصارف الخاصة (1.7) ترليون دينار وبنسبة (73.9%) ارتفعت رؤوس اموال المصارف الحكومية عام 2017 الى (3.2) ترليون دينار وبأهمية نسبية (22.4%) وبلغت رؤوس اموال المصارف الخاصة (11.1) ترليون دينار وبنسبة (77.6%)، اذ شهدت رؤوس اموال المصارف كافة زيادات متتالية.

ب- بلغت نسبة رؤوس اموال المصارف الخاصة الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2009 (1.2%) في حين بلغت النسبة للمصارف الحكومية (0.4%) من الناتج المحلي

* تخص الموجودات الثابتة من ابنية واثاث.. تم إعادة تقييمها في سنة 2017 عن قيمتها التي كانت عليها قبل سنة 2003.

* تم استخراجها من خلال المعادلة الاتية: (2.3/14.3) =6.2

الاجمـــالي ارتفعـــت النســـبة عـــام 2017 للمصـــارف الخاصـــة الـــى (4.9%) والمصـــارف الحكومية (1.4%) وهي نسبة ضئيلة.

جدول (2)

رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق للمدة (2009- 2017)

ترليون دينار

التفاصيل	رؤوس اموال المصارف الحكومي	رؤوس اموال المصارف الخاصة	اجمالي رؤوس اموال المصارف	الناتج المحلي الاجمالي	الاهمية النسبية لرؤوس اموال الحكومية	الاهمية النسبية لرؤوس اموال الخاصة	نسبة رؤوس الاموال الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة رؤوس الاموال الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي
2009	0.6	1.7	2.3	139.3	26.1	73.9	0.4	1.2
2010	0.6	2.2	2.8	171.9	21.4	78.6	0.3	1.3
2011	0.6	3.3	3.9	211.3	15,4	84.6	0.3	1.6
2012	1.3	4.6	4.9	246.4	12	78	0.5	1.9
2013	1.5	6.2	7.7	269.6	20	80	0.6	2.3
2014	1.5	7.6	9.1	258.9	16.6	83.5	0.6	2.9
2015	2.2	7.9	10.1	192.4	21.8	78.2	1.1	4.1
2016	2.2	9.5	11.7	203.9	18.8	81.2	1.1	4.7
2017	3.2	11.1	14.3	226	22.4	77.6	1.4	4.9

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017).

3- <u>الائتمان النقدي</u>

يشـير جـدول (3) الـى بلـوغ الائتمـان النقـدي المقـدم مـن قبـل المصـارف الحكوميـة لعـام 2009 (0.7) ترليـون دينـار وبنسـبة (13%) مـن اجمـالي الائتمـان، ارتفـع الـى (29.1) ترليـون دينـار عـام 2015 وبنسـبة 79% مـن اجمـالي الائتمـان علـى الـرغم مـن ان نسـبة رؤوس امـوال المصـارف الحكوميـة لا تتعـدى (22%) مـن اجمـالي المصـارف كافـة، ممـا يعنـي ان المصـارف الحكوميـة مـا زالـت تمـارس سياسـة تتسـم بالمجازفـة فـي منحهـا الائتمـان قياسا برؤوس اموالها.

امـا الائتمـان المقـدم مـن قبـل المصـارف الخاصـة لعـام 2009 كـان (4.6) ترليـون وبنسـبة (87%) مـن اجمـالي الائتمـان ارتفـع الائتمـان عـام 2017 الـى (19.4) ترليـون دينـار الا ان اهميتهـا النسـبية انخفضـت الـى (51%) مـن اجمـالي الائتمـان النقـدي الممنـوح للمصـارف، علـى الـرغم مـن رؤوس اموالهـا تشـكل مـا يقـارب (80%) مـن اجمـالي رؤوس اموال المصارف كافة.

ان تـردد المصـارف الخاصـة فـي مـنح الائتمـان بمـا يتناسـب مـع حاجـة القطاعـات الاقتصادية يعود الى الاسباب الاتية:

- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين.
- طلـب المصـارف ضـمان ائتمـاني يقابلـه ضـعف الضـمانات المقدمـة لقـاء مـنح الائتمـان وهو امر ناجم من تأثير التوقعات التضخمية او بما يسمى بمخاطر السوق.
- ان اغلـب المصـارف الخاصـة لا تتمتـع بملاءمـة ماليـة عاليـة تمكنهـا مـن توسـيع نشـاطها الائتماني والتي يغلب عليها طابع الاجل القصير.

جدول (3)
الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009- 2017)
تريليون دينار

التفاصيل	الائتمان النقدي للقطاع الحكومي	الائتمان النقدي للقطاع الخاص	اجمالي الائتمان النقدي	الاهمية النسبية حكومي	الاهمية النسبية خاص	نسبة الائتمان النقدي للقطاع الحكومي/ الناتج المحلي %	نسبة الائتمان النقدي للقطاع الخاص/ الناتج المحلي %
2009	0.7	4.6	5.3	13	87	0.5	3.3
2010	0.9	8.5	9.4	10	90	0.5	4.9
2011	1.6	11.4	13	12	88	0.8	5.4
2012	6.2	14.6	20.8	30	70	5.9	2.5
2013	13	17	30	43	57	6.31	2.4
2014	26.9	7.2	34.1	79	21	10.4	2.8
2015	29.1	7.7	36.8	79	21	15.1	4
2016	19	18,2	37.2	51	49	9.3	8.9
2017	18.5	19.4	37.9	49	51	8.2	8.6

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017)

4- <u>الودائع</u>

ارتفع اجمالي رصيد الودائع من (21.8) تريليون دينار عام 2009 الى (67) تريليون دينار عام 2017 اي ازدادت ثلاثة اضعاف خلال المدة وذلك بسبب التحسن النسبي للوضع الاقتصادي خلال عام 2017 مما انعكس على ارتفاع نسبة ايداعات الحكومية في المصارف والتي تشكل أكثر من (60%) من مجموع الودائع. (Financial Stability Report,2017:6)

اما فيما يخص توزيع الودائع بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة فكان رصيد الودائع لدى المصارف الحكومية عام 2009 (17.7) تريليون دينار وبنسبة 81% من اجمالي الودائع ارتفع الرصيد الى (41) تريليون دينار الا ان نسبتها من اجمالي الودائع انخفضت الى 61%.

وارتفع رصيد المصارف الخاصة من (26) تريليون دينار وبنسبة 19% من اجمالي الودائع عام 2009 الى (26) تريليون وبنسبة 39% عام 2017. كما مبين في جدول (4).

ان ارتفاع نسبة الودائع لدى المصارف الخاصة وانخفاضها لدى المصارف العامة ليقلل الفارق بينهما يعد مؤشرا جيدا على التوجه نحو زيادة الاستقرار المالي في المصارف العراقية.

جدول (4)
اجمالي الودائع للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009- 2017)
ترليون دينار

التفاصيل	الودائع لدى المصارف الحكومية	الودائع لدى المصارف الخاصة	مجموع الودائع	الاهمية النسبية للمصارف	
				حكومي	خاصة
2009	17.7	4.1	21.8	81	19
2010	29.1	4.9	34	85	15
2011	36.1	5.9	42	86	14
2012	34.6	7.9	42.5	81	19
2013	53.5	9.3	62.8	85	15
2014	64.4	9.7	74.1	87	13
2015	55.2	9.1	64.3	86	14
2016	38.9	23.7	62.4	62	38
2017	41	26	67	61	39

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017)

5- الديون المتعثرة (متأخرة التسديد)

يتبين من الجدول (5) ارتفاع حجم الديون المتأخرة من (242) مليار دينار عام 2009 الى (4.340) ترليون دينار عام 2017 مما يعكس ارتفاع نسبة التلكؤ في سداد القروض، اذ ازداد الديون المتعثرة خلال مدة البحث ما يقارب (18) مرة.

استمر القطاع الخاص في الاستحواذ على النسبة الاكبر من الديون المتعثرة اذ بلغت النسبة أكثر من (99%) خلال المدة 2013- 2017، مما يشكل عبئا على الاستقرار المالي.

ان سبب ارتفاع الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود الى ضعف الوضع الامني وانخفاض القدرة المالية للمقترضين وتدني قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين.

جدول (5)
اجمالي الديون المتعثرة للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009- 2017)
مليار دينار

التفاصيل	الديون المتعثرة للمصارف الحكومية (1)	الديون المتعثرة للمصارف الخاصة (2)	مجموع الديون المتعثرة (3)	3/1 %	3/2 %
2009	94.4	147.7	242.1	39	61
2010	103	194	297	35	65
2011	190.2	269.1	459.3	41	59
2012	205.6	292.3	497.9	41.3	58.7
2013	5878	1998.9	1994.5	0.29	99.71
2014	5788	2355	2361	0.20	99.75
2015	6057	3074	3079.7	0.25	99.8
2016	5936	3341	3346.5	0.18	99.82
2017	7234	4333	4340.6	0.17	99.83

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010 - 2017)

6- كفاية راس المال للمصارف

يشير جدول (6) الى أن نسبة كفاية راس المال لدى المصارف الحكومية للمدة 2009 -2015 اقل من النسبة القانونية البالغة 12% الا ان النسبة العالية لرصيد الودائع لديها تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف نظرا لاعتقادهم بانها مضمونة من جانب الحكومة.

في حين بلغت النسبة لدى اغلب المصارف الخاصة أكثر من 30% وذلك لتحفظها عن منح الائتمان الذي نتج عنه سيولة عالية معطلة تفوق النسبة المعيارية البالغة 30%، وذلك لعدم توفر الفرص الائتمان والاستثمار الامن والسليم.

جدول (6) نسبة كفاية راس المال للمصارف العاملة في العراق للمدة (2009- 2017)

التفاصيل	نسبة كفاية راس المال في المصارف الحكومية%	نسبة كفاية راس المال في المصارف الخاصة%	النسبة المقررة
2010	2	60	12
2011	2	30	12
2012	2	30	12
2013	2	30	12
2014	3	30	12
2015	11 -4	113	12
2016	63	137	12
2017	38	323	12

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017)

7- الكثافة المصرفية في العراق

يتكون النظام المصرفي في العراق لعام 2010 من (48) مصرفا وفرعا محليا واجنبيا فضلا عن الفروع ومكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية كما مبين في جدول (7) وبهذا يكون عدد الفروع (912) فرعا مصرفيا ومكتبا، لتبلغ الكثافة المصرفية فرعا مصرفيا واحدة لكل (45) ألف نسمة، ارتفع عدد المصارف عام 2014 الى (57) مصرفا وبواقع 1204 فرعا، واستمر عدد المصارف بالارتفاع حتى وصلت الى (69) مصرفا عام 2017، الا ان عدد الفروع انخفض الى 843 فرعا لتبلغ الكثافة المصرفية فرعا مصرفيا واحدة لكل (44) ألف نسمة.

ان هذه النسبة مازالت منخفضة قياسا بالدول الاخرى، اذ تبلغ (6) فرع لكل عشرة الاف نسمة في البلدان المتقدمة وفرع واحد لكل (10) ألف نسمة في بعض دول المنطقة ومنها لبنان. (Central Bank of Iraq,2012:5-6)

جدول (7) الكثافة المصرفية في العراق للمدة (2010 – 2017)

السنة	عدد مصرف	عدد الفروع محلي و اجنبي	الكثافة المصرفية (1/ نسمة)	النسب المعيارية
2010	48	912	45000/1	10000/1
2011	50	917	40000/1	
2012	54	972	35000/1	
2013	54	1030	35000/1	
2014	57	1204	29900/1	
2015	57	854	43200/1	
2016	64	866	43700/1	
2017	69	843	44000/1	

Source: Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Financial Market Research Department, Annual Reports on Financial Stability in Iraq for the Period (2010-2017)

ثانيا: سبل وإجراءات اتخذت من قبل السياسة النقدية بعد سنة (2003) للمحافظة على الاستقرار المالي في العراق.

1- انظمة المدفوعات الالكترونية

سعى البنك المركزي الى تطبيق هذه الانظمة وبمساعدة الخزانة الامريكية منذ عام 2006 كخطوة مهمة لتطوير كفاءة القطاع المصرفي في العراق وتفعيل دوره في تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تداول الاموال بالوسائل الالكترونية وتقليل الاعتماد على التداول الورقي

2- التفتيش والرقابة على المصارف المجازة لضمان متانة وسلامة الجهاز المصرفي، يقوم البنك المركزي العراقي ومن خلال المديرية العامة لمراقبة الصيرفة وائتمان بالتفتيش والرقابة على المصارف المجازة، فضلا عن الرقابة الداخلية، مما ساهم في تحقق الاستقرار المالي للمصارف والشركات المالية العاملة في العراق.

3- بهدف مواكبة التطورات والمستجدات الحاصلة في القطاع المصرفي الدولي، قام البنك المركزي العراقي بتطوير عمل المديرية العامة لمراقبة الصيرفة منذ منتصف عام 2003 ولغاية اعداد البحث من خلال الاجراءات الاتية:

أ- الغاء خطة الائتمان واعطاء هذه المهمة الى مجالس ادارات المصارف وتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة لخلق المرونة والمنافسة وسرعة اتخاذ القرار.

ب- اعداد اللائحة الارشادية لتصنيف الائتمان وتحديد مخاطر كل صنف وإلزام المصارف بوضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر الائتمان غير المنتج للعوائد بأصنافه المختلفة والتي تشمل الائتمان المشكوك في تحصيله والائتمان الخاسر.

ت- اعداد وتطبيق نظام تقييم الاداء المصرفي في عام 2007، ويعد العراق من اوائل الدول العربية المطبقة لهذا النظام وهو أكثر حداثة.

ث- اعداد اللوائح التنظيمية الجديدة رقم (3) لعام 2010 بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي.

ج- اعداد موازنة مصرفية جديدة وفق معايير المحاسبة الدولية الحديثة (i.f.r.s) تم تطبيقها من قبل المصارف منذ عام 2010.

ح- تطبيق المعايير الدولة الجديدة على المصارف العراقية كونها تمثل احدى متطلبات الصيرفة الدولية الحديثة.

خ- فتح نوافذ لممارسة اعمال الصيرف الاسلامية في مصرفي الرافدين والرشيد.

الخلاصة:

تتسم سياسة المصارف العراقية الحكومية بالمجازفة في منحها الائتمان المصرفي قياسا برؤوس اموالها، اذ ارتفعت النسبة من 13% عام 2009 الى 79% من عام 2015.

اما فيما يخص الديون المتعثرة، فقد استحوذت المصارف العراقية الخاصة بالنسبة الاكبر، اذ بلغت النسبة 99% من اجمالي الديون المتعثرة خلال المدة (2013 – 2017) مما يشكل عبئا على الاستقرار المالي.

ان نقاط الضعف اعلاه جاءت بسبب ضعف الاجراءات الرقابية المتخذة من قبل السياسة النقدية في متابعتها للمصارف العراقية، الا ان السياسة النقدية اتخذت مؤخرا بعض الاجراءات التي تحد من الاشكال اعلاه من زيادة التفتيش والرقابة على المصارف المجازة مما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف، فضلا عن إلزام المصارف بالاحتفاظ على نسبة مقبولة من كفاية راس المال من خلال تطبيق المعايير الدولية كونها تمثل احدى متطلبات الصيرفة الدولية الحديثة.

الاستنتاجات

1- انخفاض اجمالي الموجودات في نهاية عام 2017 نتيجة اعادة تقييم الموجودات في مصرف الرافدين والرشيد وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اعادة هيكلتهما.

2- تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان بما يتناسب وحاجة القطاعات الاقتصادية بسبب ضعف الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان.
3- ارتفاع اجمالي رؤوس اموال المصارف من (2.3) ترليون دينار عام 2009 الى (14.3) ترليون عام 2017 مما يعزز هذا النمو من الاستقرار المالي وقدرتها في مواجهة المخاطر ويحقق سلامة ومتانة المصارف.
4- ارتفاع نسب الديون المتعثرة في المصارف الخاصة اذ كانت نسبتها أكثر من 99% من اجمالي الديون المتعثرة الممنوحة من قبل المصارف.
5- انخفاض الكثافة المصرفية الى مصرف واحد لكل (44000) نسمة بينما تبلغ النسبة المعيارية مصرف واحد لكل (10000) نسمة.
6- تعاني اغلب المصارف العراقية من استخدام التقنية الحديثة مما يقلل من فاعلية وكفاءة الاداء المصرفي من تقديم خدمة سرية ذات كلفة منخفضة.

التوصيات

1- استمرار الرقابة والاشراف على المصارف والشركات المالية غير المصرفية وبانتظام من اجل تشخيص المبكر لنقاط الخلل ومعالجة المشاكل والمخالفات التي تواجهها.
2- توفير منظومة علاجية تسعى لاحتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع انتشارها على الساحتين المالية والمصرفية من خلال تفعيل إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية.
3- يتطلب من السلطات النقدية متابعة الديون المتعثرة للقطاع الخاص من خلال دراسة الجدارة الائتمانية للمقترض
4- رصد وتحليل التغيرات في النظام المالي من قبل السلطة النقدية لأنها المسؤولة عن سلامة واستقرار النظام المالي في العراق.
5- ضرورة استخدام التقنية الحديثة في المصارف العراقية ومنها النظم المصرفية الشاملة واجهزة الصراف الالي وبطاقات الائتمان لزيادة كفاءتها في تقديم الخدمة.

Sources:

1. Abdul Muttalib Abdul Hamid, Economics of Money and Banking, University House, Alexandria, Egypt: 2007
2. Arab Monetary Fund, Financial Stability Report for the Arab Countries 2018, Department of Financial Markets Economic and Technical Department, United Arab Emirates, Abu Dhabi, 2018
3. Central Bank of Iraq, Directorate General of Statistics and Research, Department of Financial Market Research, annual reports of financial stability in Iraq for the period (2009 - 2017).
4. Garry J. Schinasi , 2004 , Defining Financial Stability.
5. Ghazi Sheena C., Maintaining Financial Stability, Economic Issues, No. 36.
6. Raheem Hussein, Banking Economy, Dar Al-Manaaj Publishing & Distribution, Amman, Jordan, 2008.
7.S. Narayanan, and D. Rashmi, "Assessment of Financial Stability Report: Sveriges Risk bank", Stockholm School of Economics (2004).
8. Saleh Moftah, Monetary and Monetary Policies, Dar Al-Manaaj Publishing and Distribution, Egypt, 2005
9. Zakaria Al-Douri, Yousra Al-Samarrai, Central Banks and Monetary Policies, Dar Al-Yazouri, Amman, 2006.
10. IMF www.imf.org

The role of monetary policy in achieving financial stability of Iraqi banks for the period (2009 - 2017)

Hayder Talib Mousa
Al-Muthanna University /
mrhayder@mu.edu.iq

Sabah Raheem Mahdi
Al-Muthanna University/
sabbah_raheem@mu.edu.iq

Hayder Hussein Odhafah
Al-Muthanna University
Hayder.aljabry@mu.edu.iq

Received :8/10/2019 Accepted :18/11/2019 Published : April / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract

The responsibility of the Central Bank through the implementation of its monetary policy to maintain the integrity and stability of the financial system and the economic system, because any shock, whether internal or external, may endanger the financial system and instability, so the research sheds light on the effectiveness of monetary policy in maintaining financial stability, The most important conclusion is that there is an increase in capital, which gives banks the possibility to face the risks to which they are exposed, as well as a rise in the total bad debts, which weakens its financial position, which constitutes a decline in the financial stability of these banks.

Keyword: Monetary Policy, Financial Stability, Cash Credit, Capital, Deposits.